تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

المجلس الجزائري وقضية فصل الدّين عن الدولة
– قراءة لمواقف الشيخ البشير الإبراهيمي –

د. بوسعيد سومية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس–

الملخص : إنّ مطالبة الجزائريين بضرورة فصل الدين عن الدولة مطالبة قديمة العهد و إن الاهتمام بقضية فصل الدين عن الدولة يعد انعكاس لطبيعية جمعية العلماء المسلمين التي تعتبر نفسها مسئولة عن الأمة الجزائرية و عن الإسلام ومعابده وتعليمه ولغته وجميع شعائره كالحج والصوم وأحكامه القضائية، فعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية قد أعلنت مبدأ فصل الدين عن الدولة إلا إنها سعت ضد الدين الإسلامي وبشتى الوسائل إلى الوقوف دون تطبيق هذا المبدأ ، وذلك إمعانا في التسليط والاحتكار واستضعاف المسلمين واحتقارا لهم.

وقد أكد الشيخ البشير الإبراهيمي من خلال قراءة المقالات التي كتبها في جريدة البصائر على أن كل ما كان يحدث في جلسات المجلس الجزائري ومواقفه الصادرة إزاء القضايا التي عرضت عليه بسيطرة السمات السلبية فركز الشيخ على تبيان مواقفه السلبية التي اتخذها المجلس والحيل والتلاعب فيما يخص المسائل المتعلقة بالدين والتي تهم الشعب الجزائري مثل اللغة العربية ، وتوزيع الميزانية والخدمات الاجتماعية ، حيث اعتبرت أن كل قرارات المجلس الجزائري التي اتخذها كانت في صالح الاستعمار الداعم للكولون ضد مصلحة الجزائريين ، وبالتالي يعد المجلس أداة من أدوات الاستعمار يستخدمها لإبقاء المجتمع الجزائري في أسوأ حال.

الكلمات المفتاحية: قضايا ومواقف ؛ فصل الدين الإسلامي ؛ الدولة ؛ الشيخ البشير الإبراهيمي ؛ الإدارة الاستعمارية.

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

Abstract

Summary :

The Algerian demand that religion should be separated from the state is long-standing and that attention to the case of separating religion from the state is a reflection of the natural Society of Oulema Muslim Scholars which considers itself responsible for the Algerian nation and for Islam and its temples and education and language and all its rituals such as Hajj and fasting and its rulings , although the French administration had declared the principle of the separation of religion from the state, it had endeavored against the Islamic religion and in various ways to stand up to the application of this principle, so as to reflect on the demonization, monopoly, vulnerability and contempt of Muslims.

Sheikh al-Bashir Brahimi, reading the articles he wrote in the newspaper Al-Basair, stressed that all that was happening at the meetings of the Algerian Council and its positions in the face of the issues brought to his attention by negative features, the Sheikh focused on the negative attitudes of the Council, the tricks and the manipulation With regard to issues of religion of interest to the Algerian people, such as the Arabic language, budget distribution and social services, which were considered all the decisions taken by the Algerian Council were in favor of the colonizing of the colon against the interests of the Algerians, and thus the Algerian Council is a tool of The tools of colonization are used to keep Algerian society in the worst case.

Keywords :

separating religion from the state, Oulema Muslim Scholars , the French administration, Sheikh al-Bashir Brahimi , the Algerian Council

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

تمهيد:

إن مطالبة الجزائريين بضرورة فصل الدين عن الدولة مطالبة قديمة العهد فمنذ أن وضع الاستعمار يده على المؤسسات الدينية الإسلامية وما يرتبط بها من أوقاف و خدم أخذ الجزائريون يطالبون عن رغبتهم بمختلف الوسائل.

وعندما صدر قانون 1905 القاضي بفصل الدين عن الدولة في فرنسا ، بدأ العمل به بموجب مرسوم سبتمبر 1907 إلى الجزائر والذي معناه فتح المجال غير المحدود فيما يتعلق بحرية الناس في اعتناق ما يشاءون من الديانات(1)، واعتقد المسلمون الجزائريون أن هذا القانون إنما يعنيهم باعتبارهم هم المحرومون من الحرية وإن الشعب الجزائري هو المتضرر من جميع القوانين التي كانت تصدرها الحكومة الفرنسية تضيقا على الحريات الفردية والجماعية بل امتدت يديها حتى إلى المقدسات الإسلامية عندما احتلت المساجد واستولت على الأوقاف، وكذا الضغط على رجال الدين من العلماء المسلمين الجزائريين وتحكمت في الوظائف الدينية، وأخضعتها لأهوائها السياسية وعرقلت طالبيها، حيث كانت تشترط في الإمام مالا يشترط في الإسلام، وطبقت الإدارة قانون الفصل على الديانة اليهودية والمسيحية ولأنهم وجدوا في الشريعة الإسلامية ما يتعارض مع أحكام النظام الفرنسي، خاصة ما تعلق بأحكام الأحوال الشخصية والميراث وتمسك الجزائريين بها لأنهم يهدفون إلى حفظ كيان الأسرة الإسلامية وحمايتها من التيارات التغريبية(2).

بداية مطالبة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بفصل الدين عن الدولة :

عندما تأسست جمعية العلماء لم يظهر في قانونها الأساسي ما يدل بوضوح على مطالبتها بفصل الدين عن الدولة، ولكنها عندما تحررت من الطرقية وأعوان الإدارة جعلت من هذا المطلب غايتها الرئيسية ، ويبدو ذلك من المطالب التي تقدمت لها الجمعية إلى المؤتمر الإسلامي المنعقد في العاصمة الجزائر في شهر جوان 1936، والتي جاء فيها :" **تسلم المساجد للمسلمين مع تعيين**

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

مقدار من ميزانية الجزائر لما يتناسب مع أوقافها، وتتولى أمر هجمات جمعية دينية مؤسسة على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الحكومة"(3). وقدم اقتراحين آخرين ثم إدراجها في النص الكامل لمطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري في جويلية 1936

وهو ما ورد في النقطة الثالثة في الفقرة الأولى :" **المحافظة على الشخصية الإسلامية، مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية" وفي الفقرة الثانية "فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه و منطوقه"**(4) واستمر ابن باديس بعد رفض الحكومة الفرنسية لمطالب المؤتمر في جهاده من أجل تحقيق استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الاستعمارية.

الشيخ البشير الإبراهيمي ومسألة فصل الدين عن الدولة :

كتب الشيخ البشير الإبراهيمي في هذا الموضوع حوالي 38 مقال تمحورت كلها حول الدفاع عن الدين الإسلامي ومطالبة الإدارة الاستعمارية عدم التدخل في الشؤون الإسلامية وترك الدين الإسلامي لأهله المسلمين والدليل على اهتمام جمعية العلماء بالقضية دينيا وثقافيا وسياسيا هو تصدره للصفحة الأولى على جريدة البصائر، وكانت بداية كتابة الإبراهيمي حول هذه القضية في 10 أكتوبر 1945 ودامت كتابة حوالي سبعة سنوات إلى غاية 03 جويلية 1953.

واستمرت جمعية العلماء بعد وفاة الشيخ ابن باديس وبعد تسليم الرئاسة إلى الشيخ البشير الإبراهيمي وبعد انقضاء سنوات الحرب العالمية الثانية وصدور السلسلة الثانية من جريدة البصائر التي نذرت نفسها وبرئيسها للخوض في هذه القضية "قضية فصل الدين عن الدولة" فكان أن قدم تقريرا إلى الحكومة الجزائرية في 5 أوت 1944 ووضعت فيه قضية فصل الدين عن الدولة في رأس مقاصدها(5)، وكان المنعرج الحاسم في المطالبة باستقلال الدين عن الدولة وهي الخطوة الأولى نحو المطالبة بوضع الحد النهائي للتبعية السياسية والثقافية ناشدة وراء ذلك الاستقلال الكامل، وقد قال في ذلك الشيخ الإبراهيمي في حديثه عن القضية "... **قضية فصل الإسلام عن حكومة الجزائر**

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

منظورة بالعين الاستعمارية وموزونة بالميزان الطيب ومفهومة بالعقل المتحجر "تجمهرت" فرنسا أو "تدكترت" أو اختلفت عليها الألوان بياضا وحمرة فالاستعمار الفرنسي هو في نظرتها، والإسلام في الجزائر هو في حكمها واعتقادها..."(6).

وبينت جمعية العلماء مقاصدها من تقديم التقرير فيما يتعلق بالشؤون الدينية بما يلي:" **نحن الآن باسم الدين وباسم الأمة نتمسك بعبارة فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الجزائرية ونريد تطبيقها على الكيفية الآتية :" أولا فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الجزائرية فصلا حقيقيا بحيث لا تتدخل في شيء من شؤونه لا ظاهرا ولا باطلا في أصوله ولا في فروعه.**

"ثانيا: تسليم ذلك كله إلى أيدي الأمة الإسلامية صاحبة الحق المطلق فيه، وتقرير سلطتهم على أمور دينهم تقريرا فعليا خالصا لالتواء فيه وإنما يتحقق ذلك ويصير نافذا بما يأتي:

أ–تشكيل مجلس إسلامي أعلى مؤقت بعاصمة الجزائر يتركب من:

1–بعض العلماء الأحرار المعترف بعلمهم وأعمالهم للدين الإسلامي.

2–وبعض أعيان المسلمين المتدينين البعيدين عن المناصب الحكومية.

3–وبعض الموظفين المتدينين، بشرط أن يكونوا أقل من النصف، ويتسلم هذا المجلس جميع السلطة التي كانت للحكومة في الشؤون الدينية.

ب–من أهم أعمال المجلس أن يتولى تشكيل جمعيات دينية بالطرق الممكنة انتخابا أو تعيينا، وله أن يكتفي بما يراه صالحا من الجمعيات الدينية السابقة.

ج–فإذا تمت تلك التشكيلات ينعقد مؤتمر ديني في المجلس الأعلى ورؤساء الجمعيات الدينية وبعض أعضائها البارزين ، وفي هذا المؤتمر يوضع النظام العام للمستقبل طبق قانون الفصل.

د–كل ما يقرره هذا المؤتمر يعتبره قانونا نافذا يجب الخضوع له ، ولا ينقصه إلا مؤتمر آخر.

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

هـ–بعد انعقاد المؤتمر الأول ينحل المجلس الأعلى المؤقت وتنتخب الجمعيات الدينية مجلسا على النظام السابق وإلى المدة التي يقررها المؤتمر.

و–يملك المجلس الإسلامي الأعلى المنتخب السلطة التنفيذية لمقررات المؤتمر الدينية السنوية، أما السلطة التشريعية فيملكها المؤتمر وليس للمجلس الأعلى إلا تقديم الإرشادات ووضع التقارير والدفاع فيها أمام المؤتمر(7).

وتناولت بعد ذلك مطالب جمعية العلماء داعمة إياها الضغوطات الشعبية والبرلمانية والدينية محاولة التأثير على موقف الحكومة الفرنسية، وقد لاحظنا في ذلك إصرار الشيخ الإبراهيمي وعزيمته على تحقيق مطلبه إن قلنا الأساسي فقال في مقاله الأول الذي كتبه حول القضية في جريدة البصائر" **فلتعلم هذه الحكومة السائرة على منهج لا يتبدل في احتكار أمور ديننا أننا سائرون على منهج لا يتبدل في المطالبة بحقنا الديني والطبيعي وفي التظلم منها والتشنيع عليها، وأننا لها بالمرصاد**"(8).

وقد عرف الشيخ **العربي التبسي** قضية الفصل في مقاله بجريدة البصائر وهو بدوره كانت له سلسلة في الكتابات حول القضية فقال :" **قضية فصل الدين عن الدولة قضية ذات موضوعية : موضوع إسلامي بحت يعد من مسائله الداخلية التي تولى الإسلام تقنينها وعلى المسلمين تنفيذ ذلك التشريع ، كالإمامة ومؤهلاتها ، ووظيفة المسجد في الإسلام ، وككون جماعة المسلمين المتمثلة في علماء الفقه الإسلامي هي التي تتولى تنفيذ ذلك وتتولى إسناد شؤونه لمن هو أهل لذلك، كالإمامة ومن يصلح لها ، وما هي وظيفة المسجد؟ ومن يقوم فيه بالتعليم الديني البحث؟... وهذه ناحية لاحق الحكومة ولا للمجلس الجزائري أن ينظروا فيها ، ولا أن يقننوا لها قوانين ...إذ هو أمر داخلي قننه الإسلام والموضوع الثاني هو موضوع إعطاء المسلمين حق مباشرة إدارة دينهم ونقل هذا الحق من يد السلطة الاستعمارية التي وضعت على هذا الدين مساجده وأوقافه وموظفيه إلى جماعة المسلمين**"(9).

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدولة :

في 20 سبتمبر 1947 أصدرت الإدارة الاستعمارية قانونا وضع نظاما خاصا للجزائر ، جاء في مادته 56 مايلي:" **إن استقلال الديانة الإسلامية مؤمن في نظر الدولة أسوة بالأديان الأخرى ، وذلك في إطار ما ورد في قانون 9 ديسمبر ومرسوم 27 سبتمبر 1907**" ولكن هذا القانون الذي ضمن استقلال الديانة الإسلامية نظريا ، جعل تنفيذا هذا الاستقلال وفقا لما ورد في الفقرة الثانية من نفس المادة وهي مشيئة المجلس الجزائري الذي كانت تهيمن عليه الإدارة الفرنسية ، ولم يتمكن هذا المجلس طيلة حياته البرلمانية من اتخاذ أي قرار فعلي بتأمين استقلال الديانة الإسلامية أو النظر في وضع أوقاف المساجد وبقي هذا القانون ورقة ميتة محفوظة في أدراج المجلس ، بالرغم من المكتسبات الدينية والثقافية التي نص عليها(10).

وبعد مرور سنة من صدور قرار الفصل كتب الإبراهيمي مقالا أبدي عدم تفاؤله من تطبيق القرار حين قال :" **لو كانت الحكومة الفرنسية صادقة في فصل الإسلام عن حكومة الجزائر، مجتهدة فيه، غير مقلدة للإدارة الجزائرية ، ولا متأثرة بأفكارها الاستعمارية الضيقة لو كانت لتولت بنفسها ذلك الفصل قبل تقرير(11) "دستور الجزائر" ونفذت الفصل بأصوله وفروعه**"(12).

ومع ذلك لم ييأس الشيخ البشير الإبراهيمي فكان يدعوا النواب المسلمين للنظر في قضية فصل الدين عن الدولة، وتنفيذ مضمون الفقرة الأولى من المادة 56 من نظام الجزائر الخاص، فقال في كتابه لجريدة البصائر بها النواب داخل المجلس الجزائري أنه :" **مادام الإسلام في قبضة الحكومة، فليكن الدينان الآخران في قبضتها أيضا، هذا هو المنطق المعقول الحكيم الصائب المتزن، فليتمسك به النواب المسلمون، وليكونوا رجالا... إن المسألة خطيرة ، وإنما مسألة تهم تسعة ملايين من المسلمين ، وإن النواب مسئولون عنها عند الله، محاسبون عليها من الأمة ، وإن حجة**

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

الأمة فيها أوضح من الشمس، وإننا سنشرحها للنواب حتى يكونوا على بصيرة ، وحتى لا يغتروا بالآراء المسخرة من الطوائف المسحرة"(13).

كانت آمال الجزائريين في هذا الفصل كبيرة ، وكانت مطامحهم في تأسيس نظام إداري واسع قوامه إنشاء معاهد دينية لتخريج رجال الدين وإعدادهم إعداد صالحا لتولي المناصب الدينية بحق فرضتهم الأمة لدينها كما قال **باعزيز بن عمر** :" **وقد أظهرت جمعياتها الكثيرة وهيئاتها العلمية والدينية الحرة من حسن الإدارة لمشاريع الأمة التي بين أيديها ما فيها الدليل الساطع والبرهان القاطع على أنها أمة رشيدة لا يعزها أبدا تنظيم أوقاف دينها وإدارة مساجدها عن علم وبصيرة**"(14)، لكن التقرير الذي أوكل أمر تنظيم الشؤون الدينية إلى المجلس الجزائري أعاق جمعية العلماء المسلمين بالتكفل بالشؤون الدينية التي هي من اختصاصها، كما أضاف التقرير اعتبار مطالب جمعية العلماء والحركة الإصلاحية والطرقيين وكل من يؤيدهم من الأحزاب السياسية مشكلا يشكل عائق في تطبيق القانون، وفي كيفية تنسيق الشؤون الدينية ، ومشكل الأوقاف نفسها ، لذا رأت أن توكل الأمر إلى المجلس الجزائري وفي يد الموظفون الحكوميون من الأئمة ووجب إبعاد رجال الدين والجمعيات الدينية الانتخاب في المجلس الإسلامي الأعلى(15).

وكان رأي الشيخ البشير الإبراهيمي في هذا التقرير واضحا من البداية بأن "**هذا التقرير محبوك الأطراف حبكا استعماريا مسبوك الألفاظ سبكا إداريا يبدأ من الحكومة وينتهي إليها... ونحو أن أولى الناس بالتصرف في المساجد هم الموظفون الرسميون ...وهذا كله افتراء على الحقيقة وعلى التاريخ سنكشف أمره، ويستنتج التقرير من هذا أن المسألة كانت إدارية ، ويجب أن تبقى إدارية**"(16)، وأن تقتصر الجمعيات الدينية في وظيفتها على الترسيم والإصلاح والفرش ، ويقول بأن الانتخاب مدخل من مداخل السياسة إلى المساجد وبأن وراء كل مطلب من المطالب الدينية حزب سياسي يؤيده ، واعتبر الشيخ هذا كله سلاحا من أسلحة الحكومة الملفقة ، وإن تسلطها على المساجد والأوقاف وإسنادها الوظائف الدينية إلى من تختاره وترتضيه ، ووضع هذا التقرير باسم **المفتي العاصمي** هو عين السياسة(17).

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

استغرب الشيخ الإبراهيمي طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بالمقارنة مع الدويلات الاستعمارية الأخرى التي وجد أنها تحترم الأديان الموجودة في مستعمراتها حتى الوثني منها ، والمضاد لحضارة الإنسان والواقف في طريق الرقي العقلي فكيف هي فرنسا التي تنادي بحرية الأديان وينص عليه دستورها ويجري عليه تعليمها وهي في الجزائر تتمسك بالإسلام هذا التمسك وتتعنت في الانفصال عنه(18).

حاول الشيخ البشير الإبراهيمي من نشره لسلسلة عن فصل الدين عن الحكومة لينير الرأي العام الجزائري وقراءة الجريدة البصائر عن موقف الإدارة الاستعمارية ويفضح دسائسها في عدم استجابتها لمطالبها باعتبارها المسئولة عن الأمة في الحفاظ على دينها وقوميتها والدفاع عنها ، والوقوف ضد استبداد الإدارة بالتصرف في شؤونها الإسلامية ، كما قام بالكشف عن القوى المساندة للاستعمار والجهات المتعاونة معه لتطبيق سياسة وتحقيق أغراضه التي كانت تحاك في المجلس الجزائري وعلى يد رجال الدين الرسميين ووصف الشيخ الإبراهيمي المجلس الجزائري بعدم الشرعية ذلك مما نص عليه المجلس بأن يتركب من ستين نائبا يمثلون تسعة ملايين من المسلمين، بينما يمثل ستين نائبا المليون من الأوروبيين (19)، وكذا تدخل الحكومة الاستعمارية في الانتخابات واستبدادها بتخطيط الدوائر الانتخابية ، وتوجيهها الانتخاب إلى جهاتها وضغطها على حرية المنتخبين .

قد كانت جريدة البصائر صريحة في اتهام الإدارة الفرنسية بالتلاعب بالانتخابات بالغش والتزوير لتكون نتائجها حسب ما تريده ومما قاله الشيخ الإبراهيمي في ذلك :" **وهنا في القطر الجزائري مجالس نيابية لم يكتف الحاكم الجائر بجعل أبناء البلاد فيها أقلية ضئيلة، بل عمد إلى التدليس والغش والتزوير وارتكاب الأعمال التي تعاقب عليها كل القوانين المعمول بها، لإبعاد النخبة الأمة عن مقاعد النيابة**..."(20) ، وبهذا فإن المجلس الذي لم يكن للأمة يد في اختياره لا يمكن إلا أن يكون وسيلة الاستعمار لتحقيق أغراضه ، وقد ظهرت هذه الحقيقة جلية في مواقف المجلس ومقرراته ، فيما يخص قضية فصل الدين عن الدولة التي أوكلت إليه ، فإنه لم يمكن من اتخاذ قرار فعلي لاستقلال الديانة الإسلامية أو النظر في وضع أوقاف المساجد وإصلاح القضاء

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

الإسلامي، فبقي قرار الفصل مجرد ورقة محفوظة في إدراج المجلس، وبالرغم من أن بعض المثقفين من أعضاء المجلس كانوا يعتقدون بأن مسألة كمسألة القضاء الإسلامي على خلاف ما تروجه الإدارة مسألة دينية يجب الرجوع فيها إلى أهله ، فإن الاستعمار قد أقنع المجلس بعدم دينية القضاء ليبقى في يد الحكومة، ويتخذ القرارات ويغير في المسائل المختلفة كما يريد(21)، مما دفع بالبشير الإبراهيمي بإرسال كتاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فضح فيها دسائس الإدارة الاستعمارية في الجزائر ونشر كتابه بجريدة البصائر، قال فيه :" **تغير الكون وما فيه، ولم تتغير الحكومة الجزائرية في نظرتها في الدين الإسلامي والمسلمين، فالدين الإسلامي مملوك للحكومة الجزائرية تحتكر التصرف في مساجده ورجاله وأوقافه وقضائه ، وقضية فصل الدين عن الحكومة معلقة بين السماء والأرض**"(22).

وكان أن وجه الشيخ الإبراهيمي نداءه إلى الأعضاء المسلمين بالمجلس الجزائري المتهاونين في القضية والمتعاونين مع الإدارة الاستعمارية والمؤيدين للحكومة في شؤون المسلمين الدينية مع الإدعاء بأن ذلك من مصلحة الدين مستعجبا ومتسائلا :" **أتدرون لماذا أوقف البرلمان الفرنسي تنفيذ الفصل عليكم ...إنهم كانوا على اتصال بالحكومة الجزائرية ، وكانوا على ثقة من أن المجلس الجزائري سيتم كما يريدون ، وقد تم كما أرادوا وأنهم لا ينتخبون له إلا كل سامع مطيع**"(23).

يظهر من خلال تصفح جريدة البصائر في سلسلتها الثانية(1947-1956) أن المواضيع المتعلقة بسياسة الإدارة الاستعمارية المطبقة في الجزائر قد حازت على اهتمام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حيث خصصت له نسبة كبيرة بالمقارنة مع المواضيع السياسية الأخرى سواء المحلية أو العالمية وللإشارة فإن موضوع قضية فصل الدين عن الحكومة الفرنسية من المواضيع التي حازت على اهتمام الجريدة بأكبر نسبة وأثارت قلم الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ العربي التبسي و باعزيز بن عمر، وذلك من خلال شرح أبعادها وتنوعت عناوينها "**الأديان الثلاثة في الجزائر**"(24) ، "**الدين المظلوم**"(25) ، "**فصل الدين عن الدولة مناف لوصله بها**"(26) ، وغيرها من العناوين.

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

إن الاهتمام بقضية الفصل يعكس من جهة طبيعية جمعية العلماء المسلمين التي تعتبر نفسها مسئولة عن الأمة الجزائرية عن الإسلام ومعابده وتعليمه ولغته وجميع شعائره كالحج والصوم وأحكامه القضائية ، ومن جهة أخرى يعكس حجم تسليط الاستعمار على الشؤون الإسلامية ، فعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية قد أعلنت مبدأ فصل الدين عن الدولة إلا أن سعت ضد الدين الإسلامي وبشتى الوسائل إلى الوقوف دون تطبيق هذا المبدأ ، وذلك إمعانا في التسليط والاحتكار واستضعاف المسلمين واحتقارا لهم.

وأشارت الموضوعات التي تناولت قضية **"فصل الدين عن الدولة"** في جريدة البصائر والتي قدرت نسبتها بحوالي 50%،(27) إلى أن هدف الاستعمار البعيد من خلال أشكال التدخل والسيطرة التي يمارسها على الشؤون الإسلامية هو القضاء على الوطنية بالقضاء على الدين الإسلامي الذي يعتبر أحد أهم مقوماته، ولهذا اعتبرت قضية فصل الدين الإسلامي قضية الأمة كلها وأنها تحقق ذاتها إذا بقيت متمسكة بهذا الطلب ، وكانت رسالة جمعية العلماء إلى الجزائريين هي تبيان الآثار السلبية الخطيرة لهذه التدخلات على حياتهم الدينية والاجتماعية.

وجاء اهتمام صحيفة البصائر الثانية بالمجلس الجزائري في المرتبة الثانية بعد قضية الفصل بنسبة 29%،(28) ويرجع سبب الاهتمام لكون المجلس الجزائري جاء بعد صدور قرار الفصل لسنة 1947 بعد صدور وإعادة تأسيس جريدة البصائر في نفس السنة والذي تولى مناقشة الأمور التي تتعلق بالمجتمع الجزائري، واتخاذ القرارات اتجاهها وأوكلت إليه مهمة النظر في تنفيذ قضية فصل الدين الإسلامي.

صدرت جريدة البصائر من خلال قراءة المقالات التي تحدثت عن جلسات المجلس ومواقفه الصادرة إزاء القضايا التي عرضت عليه بسيطرة السمات السلبية وركزت على تبيان مواقفه السلبية التي اتخذها والحيل والتلاعب فيما يخص المسائل المتعلقة بالدين والتي تهم الشعب الجزائري مثل اللغة العربية ، وتوزيع الميزانية والخدمات الاجتماعية ، حيث اعتبرت أن كل قراراته التي اتخذها كانت في صالح الاستعمار الداعم للكولون ضد مصلحة الجزائريين ، وبالتالي يعد المجلس أداة من أدوات الإستعمار

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

يستخدمها لإبقاء المجتمع الجزائري في أسوأ حال، والسمة الإيجابية الوحيدة التي سجلت لأعضاء المجلس من المسلمين كانت حول رفض بعض أعضائه إجراء الإنتخابات بعد اندلا ع الثورة التحريرية وتقديم استقالاتهم.

واتجهت الجمعية من خلال البصائر لتكشف عن الجهة المتعاونة مع الاستعمار في عدم الاستجابة لمطالب الأمة الجزائرية في قضية فصل الدين الإسلامي وهم رجال الدين الذين تم تعيينهم الإدارة لتولي المناصب الدينية وتوكيلهم لكتابة التقارير التي تهم الأمة الجزائرية مثل ما كتبه الشيخ الإبراهيمي عن تقرير **المفتي العاصمي** حول قضية الفصل(29) المقدم إلى المجلس الجزائري ، وما استغربه الشيخ الطريقة أو المقاييس التي يتم على أساسها اختيارهم لتولي مثل هذه الوظائف الدينية ، والأعمال التي تقوم بها هذه الفئة والتي تنطوي كلها على خدمة أهداف الاستعمار ويطيعون أمره ، ويغضبون لغضبه ويرضون لرضاه ، ولا يهمه رضى الله ماداموا يأخذون على ذلك أجرا من الاستعمار ولهذا وصفتهم الجريدة بأنهم أمراء السوء(30).

وكذلك ممن كونهم الاستعمار ليحارب اليقظة القومية في الجزائر وليقف في وجه الأمة كلما نادت للمطالبة بحقوقها الدينية فعم الموظفون الدينيون والإداريون في المجلس الجزائري الذي لا يحتوي على عضو من أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ليقفوا حجرة عثرة لمسعى الجمعية في ترقية المجتمع وتقدمه ، فهذه الفئة لم تكتفي بالتخلي عن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإرشاد الناس إلى ما ينفعهم في دينهم ودنياهم بل يحاولون أن يثيروا الناس ضد كل حركة دينية أو اجتماعية ويتهمونها بالتدخل و الخوض في السياسة ، وما استغربته جمعية العلماء هو تأييدهم لتدخل الحكومة في شؤون المسلمين الدينية والإدعاء بأن ذلك من مصلحة الدين وقد تساءلت البصائر في استنكار كيف ساغ الموظفون الدينيين والإداريين "**أن يعترفوا بذلك التدخل ويطالبون ويحتجون لتصويب رأي الحكومة في ارتكابه ويرون أن ذلك في مصلحة الدين وهل يتصور عاقل أن المسيحيين أو اليهود لو كانوا تحت سلطة الحكومة الإسلامية يرغبون منها أن تتدخل في دينهم**"(31).

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

على أساس ذلك كتب رئيس الجمعية الثاني الشيخ البشير الإبراهيمي **"حدثونا عن العدل فإننا نسيناه"** وتساؤل كيف يجده والحاكم لا يسأل عما يفعل ، وبين محكوم يسأل عما لم يفعل ، وكيف يجده في النفوس التي زرع فيها الاستعمار واحتقار المسلم الجزائري ثم علمها تجريده من أسباب القوة والحياة بكل وسيلة وترويضه على الذل حتى يطمئن إليه ويعتقد أنه كذلك خلق ولذلك خلق، فإذا سلب ماله عد سلامته من الضرب غنيمة ، وإذا ضرب جسمه هد نجاته من ضرب العنق منحه كريمة، وإذا تأوه الألم النفسي أو البدني عد التأوه منه جريمة؟(32).

الخاتمة:

إن الاهتمام بقضية فصل الدين عن الدولة يعد انعكاس لطبيعية جمعية العلماء المسلمين التي تعتبر نفسها مسئولة عن الأمة الجزائرية و عن الإسلام ومعابده وتعليمه ولغته وجميع شعائره كالحج والصوم وأحكامه القضائية، فعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية قد أعلنت مبدأ فصل الدين عن الدولة إلا إنها سعت ضد الدين الإسلامي وبشتى الوسائل إلى الوقوف دون تطبيق هذا المبدأ ، وذلك إمعانا في التسليط والاحتكار واستضعاف المسلمين واحتقارا لهم.

وقد أكد الشيخ البشير الإبراهيمي من خلال قراءة المقالات التي كتبها في جريدة البصائر على أن كل ما كان يحدث في جلسات المجلس الجزائري ومواقفه الصادرة إزاء القضايا التي عرضت عليه بسيطرة السمات السلبية فركز على تبيان مواقفه السلبية التي اتخذها المجلس والحيل والتلاعب فيما يخص المسائل المتعلقة بالدين والتي تهم الشعب الجزائري مثل اللغة العربية ، وتوزيع الميزانية والخدمات الاجتماعية ، حيث اعتبرت أن كل قرارات المجلس الجزائري التي اتخذها كانت في صالح الاستعمار الداعم للكولون ضد مصلحة الجزائريين ، وبالتالي يعد المجلس أداة من أدوات الاستعمار يستخدمها لإبقاء المجتمع الجزائري في أسوأ حال، والسمة الإيجابية الوحيدة التي سجلت لأعضاء المجلس من المسلمين كانت حول رفض بعض أعضائه إجراء الانتخابات بعد اندلا ع الثورة التحريرية وتقديم استقالاتهم.

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

وبهذا كشفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال البصائر لتكشف عن الجهة المتعاونة مع الاستعمار في عدم الاستجابة لمطالب الأمة الجزائرية في قضية فصل الدين الإسلامي وهم رجال الدين الذين تم تعيينهم من قبل الإدارة الفرنسية لتولي المناصب الدينية وتوكيلهم لكتابة التقارير التي تهم الأمة الجزائرية مثل ما كتبه الشيخ الإبراهيمي عن تقرير المفتي العاصمي حول قضية الفصل المقدم إلى المجلس الجزائري ، وما استغربه الشيخ الإبراهيمي الطريقة أو المقاييس التي يتم على أساسها اختيارهم لتولي مثل هذه الوظائف الدينية ، والأعمال التي تقوم بها هذه الفئة والتي تنطوي كلها على خدمة أهداف الاستعمار ويطيعون أمره ، ويغضبون لغضبه ويرضون لرضاه ، ولا يهمه رضى الله ماداموا يأخدون على ذلك أجرا من الاستعمار ولهذا وصفتهم الجريدة بأنهم أمراء السوء.

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

الهوامش:

1- الخطيب أحمد ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985م، ص 192.

2- مُحَمَّد حمزة ، مواقف ابن باديس السياسية من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، رسالة الماجستير ، الجزائر ، 2001 ، ص 67.

3- البصائر ، العدد 24 ، 19 جوان 1936، ص 2.

4- مُحَمَّد حمزة ، المرجع السابق ، ص 72 . ومجلة الشهاب العدد الخاص بالمؤتمر الإسلامي ، جويلية 1936، ص 236.

5- الخطيب أحمد ، المرجع السابق ، ص 193.

6- الإبراهيمي أحمد طالب ، آثار الإمام مُحَمَّد البشير الإبراهيمي ، ج3 (عيون البصائر) ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997، ص 165.

7- الخطيب أحمد ، المرجع السابق ، ص ص 193-194.

8- الإبراهيمي أحمد طالب ، أثار الإمام الإبراهيمي ، المصدر السابق ، ص 73، و جريدة البصائر ، العدد 11، 20 أكتوبر 1947، ص1.

9- شرفي أحمد الرفاعي ، ، مقالات وأراء علماء جمعية العلماء المسلمين الشيخ العربي التبسي ، ج3، دار الهدى، الجزائر ، 2011، ص 217.

10- الخطيب أحمد ، المرجع السابق ، ص ص 194-195.

11- البشير مُحَمَّد الإبراهيمي ، "فصل الدين عن الحكومة" ،جريدة البصائر ، العدد 57، 22 نوفمبر 1947، ص 1.

12- التقرير الحكومي العاصمي صدر التقرير الحكومي من المجلس الجزائري في 21 مارس 1948 قبل أن ينتخب المجلس أعضاءه في 4 أفريل 1948. لنظر في قضية فصل الدين عن الحكومة وللنظر في حل المشاكل المترتبة عنها قبل تنفيذ القرار ، ينظر جريدة البصائر، المصدر نفسه.

13- المصدر نفسه.

14- بن عمر باعزيز ، "فصل الدين عن الحكومة" ، جريدة البصائر ، العدد 60 ، 20 ديسمبر 1948 ، ص 6.

15- البصائر ، العدد 57 ، 22 نوفمبر 1948، ص 2.

16- البصائر ، العدد 58 ، 29 نوفمبر 1948، ص 2.

17- المصدر نفسه .

تاريخ الارسال: 2018/03/17 تاريخ القبول:2020/01/10 تاريخ النشر 2021/01/21

18- الإبراهيمي مُحَّد البشير ،" فصل الدين عن الحكومة" ، جريدة البصائر ، العدد 83، 13 جوان 1949، ص 1.

19- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ص ص 182- 247.

20- الإبراهيمي مُحَّد البشير ، "فصل الحكومة عن الدين" ،جريدة البصائر ، العدد 109، 27 فيفري 1950، ص 1.

21- الإبراهيمي مُحَّد البشير ، "هذه هي أقوالهم ، فكيف تكون أعماله؟"، جريدة البصائر ، العدد 308، 4 مارس1955، ص 1.

22- الإبراهيمي أحمد طالب ،آثار الإمام مُحَّد البشير الإبراهيمي، ج3 ، المصدر السابق ، ص 92 .

23- المصدر نفسه ، ص 188.

24- جريدة البصائر ، العدد 13، 10 نوفمبر 1947، ص1.

25- جريدة البصائر ، العدد 122، 5 جوان 1950،ص 1.

26- جريدة البصائر ، العدد 211 ، 29 ديسمبر 1952، ص1.

27- غنية جمال ، جريدة البصائر ودورها الإصلاحي ، السلسلة الثانية 1947-1956، ماجستير في الدعوة والإعلام والإتصال ، قسنطينة 2004، ص 146.

28- المرجع نفسه ، ص 147.

29- كتب الشيخ البشير الإبراهيمي مقال علق فيه على التقرير الذي كتبه المفتي العاصمي ليقدم إلى المجلس الجزائري في جريدة البصائر ، العدد 58 ، 29 نوفمبر 1948، ص 2.

30- البصائر ، ، العدد 11، 29 ديسمبر 1952، ص 6-7.

31- فقيه سلفي، "مجلة صوت المسجد والقضية الدينية "، جريدة البصائر ، عدد 81، 30 ماي 1949.

32- الإبراهيمي أحمد طالب ، آثار الإمام مُحَّد البشير الإبراهيمي ، ج3، المصدر السابق ، ص 362 .